

إعلان دستوري

بإضافة حكم جديد إلى المادة ٩٤ من الإعلان الدستوري الصادر في اليوم الرابع والعشرين من شهر مارس سنة ١٩٦٤ (*)

تأكيداً وتثبيتاً لدور قوى الشعب العاملة وتحالفها وقياداتها في تحقيق سيطرتها بالديمقراطية على العمل الوطني في كافة مجالاته. وتحقيقاً للتساق اللازم بين أحكام الدستور والقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٣ المنظم لمجلس الأمة والذي يشترط فيمن يرشح لعضوية مجلس الأمة أن يكون عضواً عاملاً في الاتحاد الاشتراكي العربي.

ونظراً لما يقتضيه سياق هذا الحكم ومفهومه من ضرورة استمرار توافر هذه الصفة في عضو مجلس الأمة خلال مدة عضويته في المجلس بوصفها شرطاً أساسياً من شروط الصلاحية للترشيح وبالتالي للعضوية في مجلس الأمة. ونظراً لأن الفصل من العضوية العاملة في الاتحاد الاشتراكي العربي أمر يختص به التنظيم السياسي وحده ، وهو صاحب الولاية الكاملة فيه ، وفق ما يضعه لذلك من ضوابط وقواعد شكلية وموضوعية.

ونظراً لأن مثل هذه الحالة لا تدرج تحت حالات بطلان العضوية أو إسقاطها فيما جاء في المادتين: ٦٢ ، ٩٤ من الدستور ، بل هي حالة قائمة بذاتها يرجع التقدير والتقرير فيها إلى جهة أخرى غير مجلس الأمة ، مما يقتضى تخصيصها بحكم خاص يرتب نتائجها حكماً وهي انقضاء العضوية في مجلس الأمة بسبب تخلف شرط أساسي من شروط الصلاحية للعضوية.

فانه على مقتضى ما تقدم واستجابة لما قرره اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي بوصفها السلطة القيادية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي في الفترات ما بين انعقاد المؤتمر القومي العام ، في اجتماعها المعقود في الثاني عشر من ديسمبر سنة ١٩٦٨ من اعتبار قرار فصل عضو مجلس الأمة من

(*) نشر بالجريدة الرسمية — العدد الأول مكرراً بتاريخ ٧ يناير سنة ١٩٦٤.

العضوية العاملة للاتحاد الاشتراكي العربي موجبا لإسقاط عضوية مجلس الأمة عنه.

وتأسيساً على التفويض الذي أقره مجلس الأمة في العاشر من شهر يونيو سنة ١٩٦٧ تقرر إصدار هذا الإعلان الدستوري معدلاً للدستور الذي تقرر بمقتضى الإعلان الدستوري الصادر في اليوم الرابع والعشرين من شهر مارس سنة ١٩٦٤ بإضافة حكم جديد إلى المادة ٩٤ من الإعلان المذكور ، نصها الآتي:

" وتنقضى العضوية بالنسبة لعضو مجلس الأمة الذي يفقد صفة العضو العامل في الاتحاد الاشتراكي العربي " .

على أن يجرى العمل بهذا الإعلان الدستوري اعتباراً من تاريخ صدوره .
صدر في ١٨ شوال سنة ١٣٨٨ (٧ يناير سنة ١٩٦٩).